

## استخدام مقارنة نماذج أشعة الانحدارات الذاتية "VAR" لتقييم فعالية السياسة المالية والنقدية في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري

\* بن سبع حمزة ، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

\*\* نذير ياسين ، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

### الملخص

تعنى هذه الورقة البحثية بدراسة مدى تأثير صدمات كلٍّ من السياسة المالية والنقدية على مستويات معدّلات البطالة في الاقتصاد الجزائري، بالاعتماد على مقارنة نماذج الإندارات الذاتية "VAR". وباستعمال قاعدة بيانات سنوية تغطي الفترة (1970-2013)، نتائج اختبارات سببية "Granger"، تحليل دوال الاستجابة الدفعية، وتفكيك التباين، أوضحت الأثر المهم الذي تخلفه السياسة المالية على مستويات البطالة، غير أن هذا التأثير أضعف نتيجة ظهور آثار مزاحمة، (مما يعني أن السياسات المالية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينية)، وهذا ما يضيفي خاصية القدرة النسبية للسياسة المالية بالجزائر على التأثير في على المتغيرات الاقتصادية الكلية على غرار معدلات البطالة.

بينما أظهرت النتائج السابقة محدودية قدرات السياسة النقدية في التأثير على معدلات البطالة. وهذه النتيجة تتوافق وواقع الإقتصاد الجزائري حيث أن السياسة النقدية في الجزائر لم تولي الاهتمام بمستويات التشغيل، إذ أن أهداف هذه السياسة والمعلن عنها من طرف السلطات الوصية تبقى بعيدة كل البعد عن متطلبات سوق الشغل وأولويات التشغيل، بتركيزها الكلي على مكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة المالية، السياسة النقدية، البطالة، نماذج أشعة الانحدارات الذاتية "VAR"، دوال الاستجابة الدفعية، الجزائر.

### Abstract

This paper focuses on The degree of influence of both fiscal and monetary policy shocks on levels of unemployment rates in the Algerian economy, using Vector Autoregressions (VAR) approach, and using annual data covering (1970-2013) period, the results of the Granger causality tests, impulse response functions, and variance decomposition, were affirmed the important impact of fiscal policy on levels of unemployment rates, However, this effect is weaker as a result of the emergence of crowding-out effects, (Which means that the expansionary fiscal policies Followed in Algeria have some sort of non-Keynesian effects). This is what gives the relative ability of fiscal policy to influence the macroeconomic variables in Algeria, like unemployment.

While the results of previous tests, showed the limited capabilities of monetary policy to influence the rates of unemployment. This result is consistent with the reality of the Algerian economy, Where that monetary policy didn't pay attention to the employment levels. As the objectives of this policy, announced by the authorities Commandment, Remains a far cry from the job market requirements and priorities of the employment, Because of the total focus on fighting inflation and achieving price stability.

**Keywords:** Fiscal policy, Monetary policy, VAR Models, Impulse response functions, Unemployment, Algeria.

\* [hamzafaroke@gmail.com](mailto:hamzafaroke@gmail.com)

\*\* [nadiryacine@gmail.com](mailto:nadiryacine@gmail.com)

## مقدمة

يمكن القول أنه بعد ظهور وبلورة النظرية الإقتصادية الكلية على يد المدرسة الكينزية، والنيوكينزية، وما بعدها أصبحت الحاجة إلى السياسات الإقتصادية الكلية ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها، ألا وهي أنه ليس هناك إقتصاد - في وقتنا الحاضر - يستطيع تحقيق الأهداف الإقتصادية للمجتمع تلقائيا وبالمستوى المطلوب من الكفاءة دون وجود سياسة إقتصادية كلية تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف المسطرة؛ فالسياسة الإقتصادية تعبر عن الجانب التطبيقي للنظرية الإقتصادية الكلية، وتستمد معلوماتها وأدواتها من هذه النظرية، كما أنها تستند في تحليلاتها على التحليل الإقتصادي الكلي الذي توفره وتقوم عليه هذه الأخيرة؛ لذلك يمكن القول أن السياسة الإقتصادية هي إحدى المجالات الحيوية للإقتصاد التطبيقي الذي تزداد أهمية دراسته في ظل التحولات والتحديات الإقتصادية الراهنة التي تواجه الإقتصاد العالمي.

مما لا شك فيه أنّ السياسة الاقتصادية تشتمل على مجموعة من السياسات - التي تعمل كل منها على كمية أو أكثر من الكميات الاقتصادية الهامة - كالسياسة المالية، النقدية، الائتمانية، سياسة سعر الصرف، وسياسة الإستثمار...؛ وتحتل السياستين المالية والنقدية مكانة هامة بين السياسات الأخرى، نظرا لأهميتهما في تحقيق الأهداف المتعددة التي تنشدها الاقتصاديات. إذ تعد أدوات هاتين السياستين من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال الدور الذي يلعبه كلٌّ من الإنفاق الحكومي والضرائب من جهة، وكذا مختلف أدوات السياسة النقدية (أداة سعر الخصم ومعدلات الإحتياطي الإجباري) من جهة أخرى، في التأثير على الطلب الكلي والعرض الكلي (ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية). كما تتجلى أهمية هذه السياستين في كونهما من بين أهم الأدوات المتاحة للسلطات الوصية لتحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية العامة، كتحقيق التوظيف الكامل، تحقيق النمو الاقتصادي، الحد من ظاهرة التضخم، ومعالجة الكساد والبطالة.

هذه الأخيرة تعد إحدى المشكلات الرئيسية التي تعانها اقتصاديات الدول النامية، وحتى المتقدمة، إذ تعتبر أحد المؤشرات الرئيسية لمدى التحكم في أوضاع الإقتصاد الكلي للدولة، بحيث يعبر معدل البطالة المرتفع عن تدهور الأداء الإقتصادي الكلي، ويعكس إلى حد بعيد المضاعب الإقتصادية، و الإجتماعية، كانتشار الفقر، وتدني مستويات المداخيل، وسوء توزيعها. ويربط البعض هذه الظاهرة ربطاً وثيقاً بجوهر التخلف؛ بتعبيرها عن مشكلة قصور الإنتاجية، ومن ثم تدني الرفاه البشري. لذا كان اهتمام الكثير من الاقتصاديين بدراساتها وتحليلها، ومحاولة معالجتها والتخفيف من حدتها؛ فهي إحدى القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع، والتي تنال اهتماماً واسع التطاق على المستويين النظري والتطبيقي، نظراً للأهمية التي تكسبها. إذ أن ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى التقليل من فعالية القرارات التي

تتخذها السلطات العمومية في معالجة المشاكل الاقتصادية الأخرى، فلا تكاد تخلو سياسة اقتصادية لبرامج الحكومات من محاولة التخفيف منها أو القضاء عليها بواسطة حزمة من السياسات وعلى رأسها السياسة المالية والنقدية.

تعد الجزائر إحدى الدول النامية التي عانت ولا تزال تعاني من هذه الظاهرة، خاصة بعد تعطل مسار التنمية خلال عشرية الثمانينات واشتداد حدة المديونية الخارجية، وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادية المدعومة من طرف الهيئات الدولية خلال عقد التسعينات؛ حيث حُفّضت قيمة العملة الوطنية، وحُزرت الأسعار وكذا التجارة الخارجية، مما أدى إلى ظهور جملة من المشاكل على المستوى العام، أهمها زيادة الاختلال في ميزان المدفوعات، والارتفاع في المستوى العام للأسعار. كما أن الانعكاسات الأكثر سلبية كانت على التشغيل والبطالة، والتي تدعمت بزيادة عدد الوافدين لسوق العمل، والذين لم يجدوا مناصب عمل بحكم الانكماش الاقتصادي؛ إضافة إشكالية تسريح العمال، جزاء غلق الوحدات الإنتاجية أو تقليص عدد العمال فيها. ومما زاد الطين بلة هو كون القاعدة الإحصائية لبيانات البطالة المتوفرة، كانت شحيحة ومشوهة في بعض الأحيان ولا تعكس بُعد اختلال سوق العمل، وهو ما يعكس مدى خطورة هذه الظاهرة والأهمية التي يجب أن تولي بها بغية التخفيف من حدتها.

ضمن التصور السابق، تظهر ملامح إشكالية هذه الدراسة، التي تتمحور بشكل أساسي حول تحديد إمكانية اللجوء إلى السلطات المالية و/أو النقدية كحل لإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال توفير الشغل الدائم والقضاء على حالة التعطل والبطالة. لذلك سنسعى للوصول إلى جواب واضح وصريح للسؤال الجوهرى التالي:

"بالاعتماد على تقنيات مقارنة نماذج أشعة الانحدارات الذاتية "VAR"، ما مدى تأثير كلٍّ من السياستين المالية والنقدية على ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري؟".

تعتمد هذه الدراسة في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، ووزارة المالية، وبنك الجزائر، بالإضافة إلى إحصاءات البنك العالمي (wid). ويستند التحليل في هذا الجانب على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري (1970-2013)، وسوف يتم الاعتماد على استخدام الأساليب الكمية القياسية، ويتعلق الأمر بنماذج أشعة الانحدارات الذاتية **Vectors (Models) (Autoregressions)**، وما تنفرد به هذه الأخيرة من وسائل وأدوات تحليل خاصة، متمثلة في اختبارات سببية جرانجر (**Granger causality tests**)، دوال الاستجابة الدفعية (**Impulse response functions**)، وتحليل التباين (**Variance decomposition**)، لاختبار أثر الصدمات في أدوات السياستين المالية والنقدية على مستويات معدّلات البطالة.

وعليه، نقتح تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام: القسم الثاني عبارة عن تحليل وصفي، نزمي من خلاله إلى عرض تطو واقع السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري في ظل تحولات هذا الأخير. فيما يتضمن القسم الثالث تطبيق مباشر باستخدام مقارنة "VAR"، نحاول من خلاله تقييم دور كل من السياستين المالية والنقدية في تحديد مستويات البطالة، انطلاقا من المعطيات التي تعبر عن واقع الاقتصاد الجزائري، بداية بإدراج بعض الملاحظات المنهجية بخصوص الطريقة القياسية المستخدمة، وصولا إلى عرض أهم النتائج التطبيقية للدراسة، هذا بالإضافة إلى تلخيص هذه

النتائج في الخاتمة، التي تضمنها القسم الرابع.

### ثانيا. واقع السياسة المالية والنقدية في الجزائر.

#### 1. تطور أداء السياسة المالية في الجزائر:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات، وكذا الاستراتيجيات، وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة. وعليه يمكن ردّ عوامل تطور السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة، وهي: **المحدد الاقتصادي والمذهبي**، المتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، **المحدد الاجتماعي**، المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية، و**المحدد المالي**، المتمثل في اليسر المالي الناتج عن انتعاش قطاع المحروقات. لذلك يمكن تقسيم مراحل تطوّر السياسة المالية وأدائها الاقتصادي إلى ثلاث فترات<sup>1</sup>:

#### فترة التخطيط (1970-1990):

قامت الجزائر خلال هذه الفترة بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، وهذا ما إستدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر إرتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة، إذ انتقلت قيمة هذا الأخير من 5.876 مليار دج سنة 1970 إلى 9.9841 مليار دج سنة 1985 محققا بذلك معدل نمو سنوي متوسط يقارب 21.21%، هذا التوسع في الإنفاق اعتمدت الدولة الجزائرية في تمويله على القيمة العالية للإيرادات العامة حيث بلغ معدل تغطية

<sup>1</sup> شيببي. ع، بن بوزيان. م، و شكوري. س، "الأثار الإقتصادية الكلية لخدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية"، منتدى البحوث الإقتصادية، ورقة عمل رقم. 536، مصر، أوت 2010، ص: 3.

الإيرادات العامة للإنفاق الحكومي معدلات عالية تراوحت بين<sup>2</sup> 107.31% و 170.80%. هذا الارتفاع في قيمة الإيرادات كان بسبب الزيادة الحاصلة في محاصيل الجباية البترولية، والتي مثلت أهم مصادر الإيرادات العامة في تلك الفترة، حيث انتقلت نسبة مساهمة الجباية البترولية في مجموع الإيرادات العامة من 21.4% من مجموع الإيرادات سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985، مع تجاوزها لنسبة 60% سنوات، 1974، 1981، 1980، بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات (أين بلغت: \$35,93، \$36,83 و \$46,04 على التوالي)<sup>3</sup>. بالمقابل، وبالرغم من ارتفاع متوسط نسبة مساهمتها في مجموع الإيرادات خلال هذه الفترة، فقد عرفت الجباية العادية نوعا من الانخفاض\*، إذ انتقلت من 65.11% من مجموع الجباية الكلية سنة 1970 إلى حوالي 45% من هذا المجموع سنة 1985، مع تحقيق أدنى مستوى لها سنة 1981 بنسبة 32,4%، وهذا ما انعكس على المجموع الكلي للإيرادات حيث عرفت هذه الأخيرة تطورات كبيرة إذ انتقلت قيمتها من 6.306 مليار دج سنة 1970 إلى 79.384 مليار دج سنة 1981 محققة بذلك معدل نمو سنوي متوسط يقارب (28.32%). هذه الزيادة في مداخيل الدولة بالإضافة إلى ضخامة البرامج الاستثمارية التي تضمنتها مختلف البرامج التخطيطية، أدت إلى تحول السياسة المالية في الجزائر إلى سياسة إنفاق عام توسعية بالأساس.

غير أن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 (من \$27,56 للبرميل سنة 1985 إلى \$14,4 سنة 1986) أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي 20% (من 44.20% سنة 1985 إلى 23.90% سنة 1986)، وهذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية، بحيث انخفضت هي الأخرى، حيث سجلت ولأول مرة معدل نمو سالب قدره 15.26% وذلك سنة 1986، كما أن الانخفاض في أسعار النفط أدى إلى عدم قدرة الإيرادات العامة في تغطية النفقات الجارية، حيث بلغ متوسط عجز الميزانية خلال هذه الفترة 14.29 مليار دج أي ما يعادل 5% من قيمة الناتج الداخلي الخام. هذا ما أدى إلى تراجع معدلات الإنفاق العام في قيمها حيث بلغت معدلات نموه السنوية خلال هذه الفترة أدنى قيم لها حيث وصلت إلى 2% سنة 1987.

#### ☑ الفترة الانتقالية (1991-1999):

<sup>2</sup> لقد شهد معدل تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام معدلات متدنية وحتى سالبة وهذا خلال السنوات 1982، 1983، 1984 و ذلك بسبب التراجع في أسعار النفط.

<sup>3</sup> شيببي. ع، بن بوزيان. م، و شكوري. س، مرجع سابق، ص:6.

\* بلغت النسبة المتوسطة لمساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 1970-1990 ما يقارب 47.89%.

امتدت آثار الأزمة النفطية التي شهدتها الجزائر منذ سنة 1986، إلى غاية سنوات التسعينات، فمع بداية سنة 1990 كان الإقتصاد الجزائري يفتنق من جراء تسديد المديونية التي كانت تستحوذ على 67% من المداخيل الخارجية، فشرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الإقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية<sup>4</sup>، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992<sup>5</sup>، فقبل هذه السنة كانت الجزائر تطبق نظاما ضريبيا معقدا ومشوها بدرجة عالية، بحيث كان هذا النظام قائم على أساس تدابير طبقت في ظل إقتصاد مخطط مركزيا، لهذا جاء الإصلاح الجبائي لسنة 1992 لكي يزيل هذه المشاكل بحيث يكون النظام الضريبي بما يتلائم واقتصاد السوق. إلا أن الهدف الأساسي لهذه الإصلاحات فيما يتعلق بسياسة الإيرادات العامة، تمثل في تقليص تبعية الإيرادات العامة للمعطيات النفطية، وهذا ب إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية، بالنظر إلى عدم استقرار الأولى وخضوعها لتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة<sup>6</sup>، وعملية الإحلال هذه لا تكون ممكنة إلا من خلال محاولة الزيادة في الإيرادات خارج قطاع المحروقات، وذلك لكون إيرادات المحروقات تعتبر المورد الأساسي لميزانية الدولة.

وبالرغم من ذلك، فإن الأرقام تبين عدم فعالية الإصلاحات في جانب الإيرادات وكذا التغيرات المعتمدة من خلال قوانين المالية في التأثير على هيكل الإيرادات العامة، فبقيت الجباية البترولية هي المصدر الأساسي لإيرادات الدولة، فالإيرادات الجبائية تزايدت طوال هذه الفترة، حيث ارتفعت قيمتها لتصل إلى 161.500 مليار دج سنة 1991 بعدما كانت 76.20 مليار دج سنة 1990، أي أنها تضاعفت بأكثر من مرتين وهذا ما جعل نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة ترتفع من 50% إلى أكثر من 64% ما بين سنتي 1990 و 1991، هذا الإرتفاع في الجباية البترولية يعود إلى إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت من 14.92 \$ للبرميل سنة 1988 إلى 23.73 \$ سنة 1990 بسبب حرب الخليج العربي<sup>7</sup>، وكذلك نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991. لتستمر بعدها في الإرتفاع إلى غاية سنة 1999، أين بلغت قيمتها في هذه السنة 520.21 مليار دج بنسبة 59 % من إجمالي الإيرادات العامة (باستثناء سنة 1998 التي بلغت فيها هذه النسبة 48,87% بسبب انخفاض أسعار النفط في هذه السنة (من 18.09 \$ سنة 1997 إلى 12.22 \$ سنة

<sup>4</sup> شيببي. ع ، بن بوزيان. م، و شكوري. س، ، مرجع سابق، ص 7.  
<sup>5</sup> للمزيد حول الإطار العام للإصلاح الجبائي وكذا العناصر الأساسية المعتمدة في بنيته، أنظر: - قدي عبد المجيد، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البلدية ، الجزائر، 21-22 ماي 2002.  
- ناصر مراد ، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992-2003)، منشورات البغدادي،الجزائر،2004..  
<sup>6</sup> بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية ، جامعة الشلف، العدد 00 ، 2004، ص: 17  
<sup>7</sup> المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الإقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1997، ص 29-30.

1998)<sup>8</sup>، مما كان له الأثر البين على انخفاض حصيللة الجباية البترولية، التي انخفضت إلى 378.56 مليار دج سنة 1998 مقابل 564.765 مليار دج محققة سنة 1997). وهو الارتفاع الذي تزامن مع تدهور نسبة مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات، فالبرغم من أن قيمتها عرفت تطورا ملحوظا إذ انتقلت من 71.7 مليار دج خلال سنة 1990 إلى 241.99 مليار دج سنة 1995، واستمرت في الزيادة لتصل إلى 329.82 مليار د.ج سنة 1998، إلا أن نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة عرفت نوعا من الإنخفاض، خاصة إذا ما قارناها على الأقل بفترة ما بعد الأزمة البترولية 1987-1990، حيث بقيت نسبتها في مجموع الإيرادات في حدود 40% طوال الفترة 1991-1999 (باستثناء سنة 1998، أين بلغت هذه النسبة حوالي 43% نتيجة تدهور نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات كانعكاس للإنخفاض في أسعار النفط). أما إذا تفحصنا هيكل هذه الجباية العادية، فسنجد أن الضرائب غير المباشرة قد أخذت حصة الأسد، إذ إنحصرت نسبة مساهمتها في مجموع إيرادات الجباية العادية من 59% و 63% وذلك على طول الفترة 1994-1999<sup>9</sup>، وهذا عكس ما كان يهدف إليه الإصلاح الضريبي؛ وعليه فإن فعالية الإصلاح الضريبي كانت جد متواضعة في الرفع من مكانة الضرائب المباشرة وهذا يعود لكون النظام الضريبي الجزائري يعتمد في الأساس على الضرائب غير المباشرة لما يميز هذا النوع من الضرائب من سهولة في التحصيل<sup>10</sup>.

هذه الوضعية لم تؤد إلى ارتفاع نسب الإنفاق العمومي، بل -على العكس- انخفضت نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام حيث انتقلت هذه النسبة من 34,42% سنة 1988 إلى 24,6% من هذا الناتج سنة 1991، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى التخلي التدريجي للدولة عن التدخل في الاقتصاد، خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار، والتي شكلت محورا أساسيا في مجال الإصلاحات التي شرع في تطبيقها، غير أن سنتي 1992، 1993 عرفت نوعا من الارتفاع في نسب الإنفاق العام، بحيث ارتفعت إلى حوالي 40% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط. وهذا راجع إلى رفع الأجور و الرواتب، وكذلك نفقات الشبكة الاجتماعية، ابتداء من فبراير 1992 بحيث انتقلت من 71 مليار دج سنة 1991 إلى 114.9 مليار دج سنة 1993، ضف إلى ذلك إرتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية .

إبتداء من سنة 1993، ومع توقيع إتفاقية الاستعداد الائتماني الثالث وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي بدأت الجزائر، وفي إطار

إصلاح

<sup>8</sup> شيببي. ع ، بن بوزيان. م و شكوري. س، مرجع سابق: ص: 7.

<sup>9</sup> نفس المرجع، ص: 7.

<sup>10</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998، ص 70-71.

السياسة المالية وفي شقها الإنفاقي بتباع سياسة ترشيد الإنفاق العام، حيث أن 75% من برامج التعديل الهيكلي، وفيما يتعلق بالسياسة الإنفاقية تركز على ضرورة ترشيد عملية تخطيط النفقات العامة. هذا ما عملت الجزائر على تطبيقه من خلال رفع كل أشكال الدعم المقدم من طرف الدولة، وهذا ما أدى نجد أن نسبة النفقات إلى الناتج الداخلي الخام قد خسرت 10 نقاط خلال هذه الفترة فلقد إنتقلت قيمة هذه النسبة من 38% سنة 1994 إلى ما يقارب 29% سنة 1999 وقد جاء هذا الإنخفاض الكبير بسبب العديد من التدابير التي أتخذت لخفض النفقات مع تحسين تكوينها وشفافيتها بما في ذلك سياسة الدخول المتشددة، وتخفيض الأسعار، وترتيب الأولويات لمشاريع الإستثمارات العامة.

#### ☑ فترة الإنعاش الاقتصادي (1999-2010):

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات إبتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 - حيث بلغ متوسط سعر البترول خلال هذه السنة 17.48 دولار للبرميل مقابل 12.28 دولار سنة 1998- واستمرارها في الإرتفاع إلى غاية سنة 2004 حيث إستقرت عند 38.6 دولار للبرميل أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة، تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، هذه الأخيرة عبّر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، بهدف زيادة الطلب الكلي الإجمالي، الذي راوح مكانه سنتي 1999 و2000، فمبلغ 525 مليار دينار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى؛ ولهذا فإن السياسة الإنفاقية للأربع سنوات الأولى من الألفية الثالثة (2000-2004) شهدت تطورات هامة ميزتها وتيرة النمو السريعة للنفقات العامة، حيث انتقلت قيمتها من 1178.12 مليار دج سنة 2000 لتبلغ 1891.80 مليار دج سنة 2004، أي بنسبة زيادة قدرها 60.57% مقارنة مع سنة 1999 كما أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج الإجمالي الخام شهدت بدورها إرتفاعا ملحوظا، إذ ارتفعت بمعدل 6 نقاط خلال الفترة (2000-2003)، ويعود هذا الإرتفاع في النفقات إلى تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي وكذا التكفل بآثار الكوارث الطبيعية<sup>11</sup>.

<sup>11</sup> - محمد لكباسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2003، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، 24 أكتوبر 2004، ص: 07.

انطلاقا من سنة 2005، وبعد تحسن الوضعية المالية للجزائر جراء الإرتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري (حيث بلغ متوسط سعر البرميل 54,6 دولار وذلك سنة 2005)<sup>12</sup>، أعلنت رئاسة الحكومة عن برنامج تكميلي خماسي ضخم على مدار خمس سنوات (2005-2009) رصد له مبلغ 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، وذلك في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في إطار برنامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، لقد كان لهذا البرنامج الأثر البالغ في السياسة الإنفاقية حيث إستمرت النفقات العامة في التزايد فقد بلغت قيمتها 2052 مليار دج سنة 2005 للتنقل بعدها إلى 2453 مليار دج سنة 2006 ثم إلى 4191 مليار دج سنة 2008 أي بمعدل زيادة قدره 100% مقارنة بسنة 2005، كما عرفت نسبة هذه النفقات إلى الناتج الداخلي الخام إرتفاعا خلال هذه الفترة، بعد التراجع الطفيف الذي عرفته هذه النسبة سنة

2004، حيث إنتقلت نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام إلى 38.12% سنة 2008، بعدما كانت في حدود 27% سنة 2005.

من خلال هذا التحليل فإننا نستنتج أن سياسة الإنفاق العام لهذه الفترة 2000-2010 كانت توسعية، وذلك من أجل التخفيف من النتائج السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، وذلك بعد تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية.

كما أن لعودة ارتفاع أسعار المحروقات إبتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999، مدلول آخر فيما يتعلق بسياسة الإيرادات العامة في الجزائر ففي سنة 2000 تم إنشاء حساب جديد ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخرينة سمي بـ "صندوق ضبط الإيرادات"<sup>13</sup> - وذلك في إطار مواصلة سياستها المتمثلة في تعزيز الإيرادات خارج المحروقات بإعتباره إيراد غير مستقر ولا يمكن التكهن به مستقبلا- مهمته استغلال الفارق بين السعر الحقيقي للنفط والسعر المرجعي الذي تحدد على أساسه ميزانية الدولة والذي حدد في هذه الفترة بـ: 19 دولار، وقد تراكمت في هذا الصندوق مبالغ قدرها 232.4 مليار دج سنة 2000 و 123 مليار دج في سنة 2001، وذلك بعد أن التمثل بجزء من خدمات الديون تراوح بين 200 و 300 مليون دج.<sup>14</sup> وعلى العموم فإن الإيرادات العامة قد سجلت إرتفاعا قياسيا خاصة إذا ما قورنت بفترة التسعينات التي لم تتجاوز فيها مبلغ 1000 مليار دج، فقد بلغت قيمتها 1578.161 مليار دج سنة 2000 لتتربع بعدها إلى 2229.700 مليار دج سنة 2004 أي بزيادة قدرها (+651.53 مليار دج)، قبل أن تصل إلى حدود 4379.6 مليار دج مع حلول العام 2010، وتعود هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى الإرتفاع الذي سجلته الجباية البترولية.

<sup>12</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2008، ص: 47.

<sup>13</sup> أنظر المادة 10 من قانون المالية التكميلي 2000، والمؤرخ في 27 جوان 2000 والمتعلق بإنشاء "صندوق ضبط الموارد" الجريدة الرسمية رقم 37، المؤرخ في 28 جوان 2000.

<sup>14</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، ص 204.

## 2. قراءة في تطور أهداف السياسة النقدية في ظل تحولات الاقتصاد الجزائري:

قبل سنة 1990 فإنه لا يمكننا الحديث على ما يسمى أهداف السياسة النقدية، لأنه وقبل هذه السنة كانت هذه الأخيرة تابعة إلى حد كبير للسياسة المالية، حيث إن الخزينة العمومية استحوذت على صلاحيات البنك المركزي، فهذا الأخير لم يكن يملك أي حرية في صياغة وتسيير السياسة النقدية هذا من جهة. من جهة أخرى، لعب البنك المركزي الجزائري دورا ثانويا وحددت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما دفع المديرين نحو الاستثمارات ذات التركيز الرأسمالي العالي. وفي هذه الحالة لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية، ولم تكن وظيفته في إعادة الخضم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة أما من جهة أخرى فإن هذه التبعية تسببت في تغييب السياسة النقدية عن تأدية دورها حيث أن كل ما في الأمر هو وجود سياسة إئتمانية يؤخذ فيها القرض الأولوية وذلك بما يضمن تمويل الإستثمارات المخططة. هذا الحال إستمر إلى غاية صدور القانون 90-10، والمتعلق بالقرض والنقد والذي شكل منعطفا حاسما في الإصلاحات الإقتصادية التي شرع في تطبيقها بغرض تكريس إقتصاد السوق، وقد تأكد ذلك بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)

حيث تم إدراج سياسة نقدية بأتم معنى الكلمة، بمعنى سياسة لها أهدافها وأدواتها<sup>15</sup>.

ففيما يتعلق بأهداف السياسة النقدية فقد حدد القانون (90-10) أهداف السياسة النقدية حسب ما ورد في الفقرة الأولى من المادة 55 كتالي<sup>16</sup>: "تتمثل مهمة البنك المركزي في إنشاء والحفاظ في مجال العملة على القرض والصرف في أفضل الظروف من أجل التطوير المنتظم للإقتصاد الوطني من خلال ترقية إستغلال كل الموارد المنتجة في البلاد مع الحرص على الإستقرار الداخلي والخارجي للعملة". تميزت أهداف السياسة النقدية بحسب هذه المادة من القانون بالخصائص التالية<sup>17</sup>: تعدد في الأهداف النهائية للسياسة النقدية، تضارب هذه الأهداف كهدف النمو والتشغيل مع هدف إستقرار الأسعار. وعدم إعطاء الأولوية لهدف إستقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية .

<sup>15</sup> المجلس الإقتصادي والإجتماعي، " مشروع تقرير حول : "نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر" ، جويلية 2005، ص: 41.

<sup>16</sup> نفس المرجع، ص: 39.

<sup>17</sup> بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية إستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بحوث إقتصادية عربية ، العدد 2008، 51، ص: 33.

إن إعلان مجلس النقد والقرض لهذه الأهداف تزامن مع بروز برامج التعديل الهيكلي (1994-1998)، وما صاحبها من تحرير واسع للأسعار وما أدى إليه من إرتفاع مؤشر أسعار الإستهلاك، معلنا بذلك عن وجود نسبة تضخم عالية بلغت 29% في سنة 1994، جعل من السياسة النقدية تحتم بتحقيق الإستقرار في الأسعار كهدف أساسي لها. إن تبني السلطة النقدية لسياسة نقدية إنكماشية صارمة خلال (1994-1998) كدليل على أن هدف إستقرار الأسعار هو الهاجس الذي يشغل بال السلطة النقدية أكثر من هدف التشغيل وهدف النمو الإقتصادي. وبالرغم من أن الأمر الرئاسي رقم 03-11 والمؤرخ في 26-08-2003 والمتعلق بالنقد والقرض أكد على تكريس مبدأ الحفاظ على هدف النمو الإقتصادي، وهدف التشغيل بالإضافة إلى إستقرار الأسعار والتحكم في التضخم كأهداف نهائية للسياسة النقدية<sup>18</sup>، إلا أنه ويتبع مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق هذه الأهداف، وذلك إبتداء من سنة 1994 نجد أن هدف إستقرار الأسعار هو الهدف الوحيد الذي حققته السياسة النقدية، وذلك على عكس الأهداف الأخرى مما يؤكد على أن إستقرار الأسعار يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية، وهذا ما تؤكدته الدراسة التي قدمها السيد محمد لكصاسي - محافظ بنك الجزائر - لصندوق النقد العربي حيث صرح ومن خلال هذه الدراسة على أن الهدف النهائي للسياسة النقدية-ومنذ إصدار قانون النقد والقرض- يتمثل في المحافظة على إستقرار الأسعار، ومراقبة وتيرة التضخم التي يقيسها مؤشر أسعار الإستهلاك<sup>19</sup>.

تجد الإشارة إلى أنه وقبل سنة 2003 لم يكن من الممكن تحديد نسب رقمية للتضخم المستهدف، لكن بعد هذه السنة أصبحت نسب التضخم مستهدفة بحيث حددت بأقل من 3%. من جهة أخرى، يمكن ملاحظة أن كل هذا التحليل لأهداف السياسة النقدية يهتم بالأهداف النهائية لهذه الأخيرة أما فيما يتعلق بالأهداف الوسيطة، فإنه ومنذ سنة 1994 وإلى غاية سنة 1999 كان الهدف الوسيط للسياسة النقدية يتمثل في صافي الأصول الخارجية لبنك الجزائر، إلا أنه وإبتداء من سنة 2001 بزر النقد الأساسي (المجموع النقدية) كهدف وسيط للسياسة النقدية<sup>20</sup>. ففي سنة 2004 حدد مجلس النقد والقرض الهدف النهائي للسياسة النقدية بضبط التضخم عند معدل 3% على المدى المتوسط، ونمو الكتلة النقدية M2 (الكتلة النقدية M1 + شبه النقد) بين 14% و 15% كهدف وسيط للسياسة النقدية، سنة 2005 مجلس النقد والقرض حدد نسبة 3% كمعدل للتضخم المستهدف ونمو M2 بين 15.8% و 16.5% كهدف وسيط. في سنة 2006 حافظ مجلس النقد والقرض كذلك على مستوى 3% كمعدل تضخم مستهدف على المدى المتوسط وكذا معدل نمو للكتلة النقدية M2 بين 14.8% و 15.5% كهدف وسيط للسياسة النقدية. هذه الأهداف الكمية تركزت على فرضية

<sup>18</sup> أنظر المادة 35 من الأمر 03-11.

<sup>19</sup> محمد لكصاسي، "الوضعية النقدية وسيير السياسة النقدية في الجزائر"، دراسة مقدمة للإجتماع السنوي السابع والعشرون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي الدوحة، سبتمبر 2003، ص: 12.

<sup>20</sup> نفس المرجع، ص: 12.

أسعار البترول عند 58 دولار/ للبرميل، وكذا عدم الأخذ بعين الإعتبار التسديدات المسبقة للدين الخارجي تجاه نادي باريس ولندن والتي تم التفاوض بشأنها إبتداء من ماي 2006<sup>21</sup>. في سنة 2007 حدد مجلس النقد والقرض إضافة إلى محافظته على هدف التضخم في المدى المتوسط كهدف نهائي عند 3%، أهداف النمو في الكتلة النقدية تتراوح بين 17.5% و 18.5% هذه الأهداف تتركز على فرضية سعر البترول عند 62.8 دولار/ للبرميل، إلا أنه وفي الواقع فقد بلغ متوسط سعر المحروقات في سنة 2007 مقدار 74.95 دولار/ للبرميل، مما أدى إلى إرتفاع الموارد المتأتية من ميزان المدفوعات والذي أدى بدوره إلى إرتفاع الموجودات الخارجية الصافية مقارنة مع التقديرات التي تضمنتها البرمجة النقدية، هذا ماجعل مجلس النقد والقرض يراجع أهدافه فيما يتعلق بنمو الكتلة النقدية ليصبح محصورا بين 22% و 23% بالمقابل حدد معدل التضخم المستهدف ب 4% وهذا لوجود توسع نقدي أكثر من الذي سبق توقعه في البداية<sup>22</sup>، أما في سنة 2008 فقد حدد معدل 3% للتضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية وذلك من خلال وضع مجال مستهدف يتراوح بين 3% و 4% بسبب وجود خطر نحو الإرتفاع في التضخم المستورد، أما فيما يتعلق بأهداف النمو في الكتلة النقدية فقد حددت نسب المراد تحقيقها ب 27% و 27.5% .<sup>23</sup>

### ثالثا. أداء السياسة المالية والنقدية في تحديد مستويات معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري من منظور نماذج "VAR".

#### 1. ملاحظات منهجية: (The methodology).

من أجل تقدير آثار صدمات كل من السياستين، المالية والنقدية سنبنى مقارنة نماذج أشعة الإنحدارات الذاتية "VAR"، وفي هذا الصدد فإن النموذج القياسي المقترح هو بغرض محاولة الإجابة على الإنشغال الأساسي لموضوع البحث، والمتمثل في تحديد مدى تأثير السياسة المالية، و كذا السياسة النقدية على البطالة في الجزائر. وبغض النظر عن مقدرة هذا النموذج على الإجابة عن الإنشغال السابق من عدمها، فإن درجة مصداقية الإجابة التي يقدمها، تعتمد بدرجة كبيرة على مدى قدرة هذا النموذج على استيعاب مختلف جوانب الإشكالية. وهذه القدرة تستند هي الأخرى على ما يتضمنه النموذج من معلومات حول إشكالية البحث. فكما هو معروف، فإن الجزء الأكبر من نظام المعلومات لجل النماذج القياسية يتمثل في ماهية ونوع المتغيرات التي تتضمنها هذه النماذج، وكذا شكل وحجم العلاقات بين هذه المتغيرات. أو بعبارة أخرى، فإنه يمكننا القول أن التحديد الجيد لمتغيرات النموذج -وذلك بما يتلائم وإشكالية البحث- يمنح هذا

<sup>21</sup> بن عامر نبيل، "تشخيص الوضع النقدي في الجزائر وفعالية السياسة النقدية الفترة 2000-2006" مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 20، 2009، ص: 13.

<sup>22</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007، "التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر"، أكتوبر 2008، ص: 201-202.

<sup>23</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، "التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر"، أكتوبر 2009، ص: 211-212.

الأخير مقدرة كبيرة على تقديم الإجابة الصحيحة لهذه الإشكالية، على أن تتكفل التقنية المستعملة، ممثلة في نماذج المتجهات ذات الانحدارات الذاتية "VAR" بتحديد شكل وحجم العلاقات بين هذه المتغيرات.

نظرا لكوننا سنعمد في عملية بناء النموذج الذي سنحاول من خلاله الإجابة على السؤال السابق على المقاربة (VAR) فإن الإجابة على السؤال السابق تكافئ الإجابة على السؤال التالي: ما مدى تأثير صدمات كل من السياستين، المالية والنقدية على معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري؟. وفي هذا الإطار، يواجهنا عائق أساسي، يتمثل في: ضرورة التحديد الجيد لمعنى صدمات كل من السياستين: المالية والنقدية.

لتفادي هذا الإشكال فإننا سوف نعمد في تحديد هذه الصدمات على الدراسات السابقة في المجال، ونجد في هذا الصدد ما يلي:

☑ فيما يخص صدمات السياسة المالية، فإن أغلب الدراسات الحديثة تتفق على أن الصدمات التجميعية للسياسة المالية تمتد على فضاء ثنائي الأبعاد يشمل نوعين من الصدمات الأساسية، ويتعلق الأمر بالتقلبات التي تحدث في الإيرادات العمومية، والتقلبات التي تحدث في الإنفاق الحكومي، وذلك باعتبارهما المكونتين الرئيسيتين للمتغيرات المالية، إضافة إلى كون معظم السياسات المالية (خاصة منها توسعات الميزانية المتوازنة) تكون موصوفة بتوليفة لهذين النوعين من الصدمات الأساسية<sup>24</sup>.

☑ أما فيما يتعلق بصدمات السياسة النقدية، فالأمر يختلف تماما عن حالة السياسة المالية، وذلك لاختلاف طريقة التأثير الذي تمارسه السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية. إذ أن هذه الأخيرة لا يمكنها التأثير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال أدائها، بحيث يتم اللجوء إلى تطبيق إستراتيجية معينة، تُعرّف من خلالها مجموعة من الأهداف الوسيطة، التي يمكن التحكم فيها من خلال أدوات هذه السياسة، وفي نفس الوقت تسمح بنقل تأثير هذه الأخيرة إلى ما يسمى بالأهداف النهائية (المتغيرات الاقتصادية الكلية). ولهذا فإن جل الدراسات تعتمد على استعمال الأهداف الوسيطة لتعريف صدمات السياسة النقدية، وبالضبط متغيرة سعر الفائدة، بحيث تُعرّف صدمات السياسة النقدية على أنها تلك الارتفاعات (الانخفاضات) المفاجئة التي تحدث في معدلات الفائدة<sup>25</sup>، إلا أنه ولأسباب تقنية تتعلق بالمعطيات الخاصة بمتغيرة معدلات الفائدة في الاقتصاد الجزائري، حيث أن بيانات هذه الأخيرة تتميز

<sup>24</sup> - للمزيد حول مفهوم صدمات السياسة المالية وبالضبط حول الآثار الكلية لصدمات السياسة المالية انظر الأعمال التالية :

- Caldara.d and Kamps .c (2008) , "What are The Effects Of Fiscal Policy Shocks? A VAR-Based Comparative Analysis". ECB Working Paper, N°. 877.

- Mountford, A., and H. Uhlig (2005), "What Are the Effects of Fiscal Policy Shocks?", SFB 649 Discussion Paper 2005-039. Humboldt University, Berlin.

-Alesina, A., Ardagna, S., Perotti, R., Schiantarelli, F. (2002), "Fiscal Policy, profits and investment" , American Economic Review, vol. 92, no. 3, (571-589).

<sup>25</sup> Mountford, A., and H. Uhlig (2005)." What Are the Effects of Fiscal Policy Shocks?", SFB 649 Discussion Paper 2005-039. Humboldt University, Berlin. P:2.

بكونها ثابتة ولجموعات سنوية متعددة، ونظرا لما تسببه هذه الميزة في البيانات من مشاكل قياسية فإننا سوف نعتمد في تعريف

صدمات السياسة النقدية على متغيرة معدل نمو عرض النقد

(عرض النقد بالمفهوم الواسع "M2").

وعليه، وبناء على سبق فإن نموذج الدراسة سيتضمن أربع متغيرات (4 معادلات)، تعمل مباشرة على تقييم آثار السياسة المالية،

والسياسة النقدية على مستوى معدلات البطالة، ويتعلق الأمر بلوغاريتم الانفاق الحكومي (LDEP)، ولوغاريتم الإيرادات العمومية

(LREC)، ولوغاريتم معدل نمو عرض النقد (LGM2)، ولوغاريتم معدل البطالة (LTCH).

## 2. نتائج الدراسة التطبيقية: (Empirical results).

إن نقطة الانطلاق في الدراسات القياسية الاقتصادية التي تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية - كما هو الحال بالنسبة لدراستنا - تتعلق

باختبار مدى استفاء متغيرات الدراسة لخاصية الاستقرار، حيث تكتسي هذه الأخيرة أهمية بالغة، نظرا لما يمكن أن يؤدي إليه عدم توفرها

في مختلف المتغيرات المستخدمة في مختلف الدراسات الميدانية، من استنتاجات مضللة، ونتائج مزيفة، وغير واقعية.

لذلك فإنه، وبعد إخضاع متغيرات الدراسة إلى اختبارات اللإستقرارية، التي أفضت إلى قبول فرضية عدم استقرارية مستويات متغيرات

الدراسة، ورفض هذه الفرضية بالنسبة لفروقاتها الأولى. وبعد إخضاع هذه المتغيرات إلى اختبارات التكامل المتزامن التي أسفرت عن وجود

علاقة توازنية فيما بينها (أو بين بعضها) في المدى الطويل. عمدنا - في الخطوة الموالية - إلى تحديد نموذج ديناميكي (dynamic model)

يرصد مختلف التفاعلات الديناميكية بين متغيرات النظام المدروس - في إطار منهجية "VAR" - آخذين بعين الاعتبار نتائج الاختبارات

السابقة الذكر، والتي تلعب دورا جوهريا في نمذجة وتحديد النظام "VAR"، يتعلّق أساسا بكيفية استخدام المتغيرات (في شكل مستويات،

فروقات، أو كلاهما مع بعض القيود<sup>26</sup>).

نظرا لطبيعة الدراسة وطبيعة أهدافها، ونظرا لاعتبارات أخرى - لا مجال لذكرها - فإننا قمنا بنمذجة نظام المتغيرات المدروسة على

شكل نموذج "VAR" للمتغيرات في شكل مستويات.

بعد ذلك، قمنا بتحديد درجة التأخير المثلى لمستويات متغيرات النظام "VAR"، بالاعتماد على مختلف الأدوات والمعايير المناسبة

(والتي أفضت نتائجها إلى اعتماد الدرجة المقدّرة بسنة واحدة كأفضل درجة تأخير يمكن من خلالها تقديم أمثل وصف لمختلف التفاعلات

<sup>26</sup> في هذه الحالة، علاقات التكامل المتزامن لا تحتاج لأي تفسير اقتصادي، إذ أن الدور الأساسي لهذه الأخيرة يكمن في تحديد قيود النظام "VAR".

G. S. Maddala (1992), P. 597

أنظر:

التي تحدث بين عناصر النظام المدرس)، ثم قمنا بتقدير النموذج "VAR(1)"، والتأكد من التحديد الجيد للنموذج المقدّر، ومن كونه يقدم تمثيلاً مناسباً لمختلف مشاهدات متغيرات النظام المدرس، من خلال إخضاعه إلى مجموعة من الاختبارات التشخيصية - خاصة اختبارات استقرارية النموذج - لتحديد مدى صلاحيته (His Validity)، وكذا درجة الاعتماد عليه (His Reliability) لغرض بلوغ الأهداف المنشودة من وراء بنائه، والتي أثبتت أن النموذج "VAR(1)" المقدّر محدّد بشكل جيد، و بالتالي يمكن الاعتماد عليه لدراسة وتحديد شبكة العلاقات السائدة بين متغيراته من خلال: اختبار علاقات السببية - حسب مفهوم Granger - بين المتغيرات، تحليل آثار الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية، وتحليل تفكيك التباين.

#### أ. اختبارات السببية حسب مفهوم "Granger":

النتائج المتحصل عليها من جراء استخدام اختبار "VAR" سببية جرانجر / اختبار وولد للمنشأ الخارجي ككتلة (VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests)، والموضحة في الجدول (1) أدناه، توضح وجود علاقات سببية - حسب مفهوم Granger - تتجه من متغيرات السياسة المالية - ممثلة بمتغيرة الإنفاق العام، ومتغيرة الإيرادات العمومية - نحو متغيرة معدّل البطالة، وذلك عند مستوى معنوية قدره (3%)، ممّا يعني أنه هناك احتمال قدره (97%) لكون تغيّرات السياسة المالية تسبق التغيّرات التي تحدث في مستويات البطالة. وبعبارة أخرى، يمكن القول أن السياسة المالية تساهم مساهمةً معنوية في تحسين القدرة التنبؤية بمستوى معدّل البطالة، وذلك عند مستوى ثقة قدره (97%). في حين يبدو - من خلال نتائج هذه الاختبارات - أن متغيرة السياسة النقدية - ممثلة بمتغيرة معدل نمو عرض النقد - لا تساهم بصفة معنوية في تحديد مستويات العمالة (أو البطالة) في الاقتصاد الجزائري.

الجدول (1): ملخص نتائج اختبار سببية "Granger".

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests					
Null Hypothesis:	Obs	Df	Chi-sq		Prob.
LDEP does not Granger Cause LTCH	43	1	5.355625		0.0207
LREC does not Granger Cause LTCH	43	1	5.219725		0.0223
LGM2 does not Granger Cause LTCH	43	1	0.657377		0.4175

### ب. تحليل الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية:

ترسم وتوضح دوال الاستجابة الدفعية، الأثر الذي تُخلفه صدمة (تجديد) تحدث في متغيرة داخلية من متغيرات النظام المدروس في زمن معين على القيم الحالية والمستقبلية لتلك المتغيرة وباقي المتغيرات الداخلية في النظام. وبذلك فإن تحليل ودراسة تطورات دوال الاستجابة من شأنه أن يساعد الباحث على الكشف عن مختلف العلاقات المشابهة والتفاعلات التي تحدث بين المتغيرات المعنية بالدراسة. لذلك فإنه، وبعد معالجة المشاكل المتعلقة بالارتباط الفوري (contemporaneous correlation) لتجديدات نظام المتغيرات المدروس (وما تسببه من استحالة عزل الصدمات - وبالتالي آثار هذه الصدمات - الناتجة عن هذه المتغيرات)، من خلال محاولة الحصول على تجديدات مستقلة انطلاقاً من تحويل التجديدات الأصلية باستخدام المعامل (مصفوفة) الناتج عن تفكيك "Cholesky" لمصفوفة التباين - تباين مشترك لهذه التجديدات (إذ أن هذه الطريقة - وكما تمت الإشارة إليه من قبل "Sims (1980)" - تسمح بالحصول على تجديدات متعامدة)، نأتي إلى تحليل نتائج تقدير ومحاكاة دوال استجابة معدلات البطالة لصدمة قدرها انحراف معياري واحد في المتغيرات الممثلة لأدوات السياستين المالية والنقدية.

حسب نتائج تقدير دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على مدى عشر (10) سنوات، الموضحة في الشكل (01) أدناه، فإن حدوث

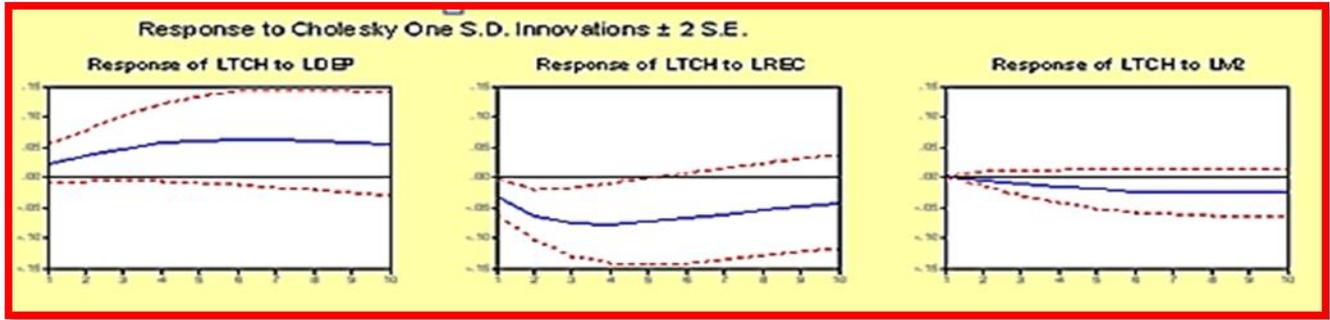
صدمة

إيجابية في الإيرادات العامة - قدرها انحراف معياري واحد (16.7%) - من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة، حيث ستخلف هذه الصدمة أثراً معنوياً سلبياً على معدلات البطالة طوال فترة الاستجابة. إذ إن هذه المعدلات تبدي إستجابة فورية معنوية سلبية قدرها (-3.3%)، لتواصل اتجاهها التنازلي بنسب متزايدة إلى غاية السنة الرابعة التي تلي الصدمة أين ستسجل أعلى نسبة انخفاض مقدارها (-7.7%)، قبل أن تشرع في الانخفاض بمعدلات متناقصة ابتداء من هذه السنة وإلى غاية نهاية فترة الاستجابة، أين ستسجل استجابة قدرها (-4.22%). وهي النتيجة التي يمكن تفسيرها بكون الصدمات الإيجابية في الإيرادات العمومية (ارتفاع أسعار النفط مثلاً) تمارس نوعاً من الآثار الكينزية.

أما عن استجابة معدلات البطالة لصدمة إيجابية قدرها إنحراف معياري واحد (12.8%) - في النفقات العامة فستأتي معنوية وإيجابية على مدى فترة الاستجابة المقدرة بعشر سنوات ، حيث ستسجل إستجابة فورية قدرها (2%)، لتستمر بعدها هذه المعدلات في الإرتفاع بنسب متزايدة مسجلة أعلى نسبة زيادة (6.2%) مع حلول السنة السادسة، لتواصل بعدها في التزايد بنسب متناقصة إلى غاية نهاية فترة الإستجابة، أين ستسجل إستجابة قدرها (5.3%). وهي النتيجة التي يمكن تفسيرها بكون السياسات الإنفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية من خلال ظهور آثار مزاحمة.

من جهة أخرى، يمكن أن نلاحظ جليا من خلال الشكل (1) أن استجابة معدلات البطالة لصدمة عرض النقد تكون ضعيفة، وغير معنوية إحصائيا، خاصة إذا ربطنا تحليلنا بنتائج اختبارات سببية "Granger".

الشكل (1): استجابة معدل البطالة لصدمة الإنفاق العام، الإيرادات العمومية، وعرض النقد:



### ت. تحليل تفكيك التباين: (Variance decomposition).

بعد دراسة الاستجابات الديناميكية التي تُبديها معدلات البطالة تجاه التّجديدات (الصدّمات) الناتجة عن المتغيرات الممثلة للسياستين المالية والنقدية، ننتقل الآن إلى توضيح الأهمية النسبية التي تحتلها قرارات هذه السياسات في تفسير مستويات البطالة. أو بالأحرى توضيح دور وأهمية الصدمات التي تحدث في: الانفاق الحكومي، الإيرادات العمومية، وعرض النقد، في تفسير التّقلبات الظرفية التي تشهدها معدلات البطالة، من خلال تحليل تفكيك تباين خطأ التنبؤ لهذه الأخيرة. ونظراً لكون هذه التقنية تستدعي -هي الأخرى- توفر شرط استقلالية التّجديدات فإننا سنعمد على نفس طريقة التحويل المعتمدة في تحليل دوال الاستجابة الدّفعية مع الحفاظ على نفس الترتيب للمتغيرات.

الجدول (2): نتائج تفكيك تباين خطأ التنبؤ بمتغيرة معدل البطالة.

		Explained by shocks in:			
Percentage of the forecast error of:	Years	LDEP	LREC	LGM2	LCH
LCH	1	3.918302	10.29935	0.000000	85.78234
	2	6.694115	21.19658	0.087321	72.02199

	7	20.57754	34.24648	2.144462	43.03151
	10	25.11909	33.57806	3.360934	37.94191

حسب ما تشير إليه نتائج تحليل تفكيك التباين، الموضحة الجدول (2) -الذي يوضح نتائج تفكيك تباين خطأ التنبؤ لمتغيرة معدل البطالة بالنسبة لأفق تنبؤي يمتد على مدى عشر سنوات في المستقبل- يتضح بأن معظم التقلبات الظرفية التي تشهدها معدلات البطالة في المدى القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغيرة نفسها، إذ أن هذه الصدمات تسمح بتفسير ما قيمته (85.78%) من تغيرات معدل البطالة خلال الفترة التي تلي حدوث الصدمة، إلا أن هذه النسبة تعرف تراجعاً مستمراً مع مرور السنوات إلى أن تصل إلى حدود (37.94%) عند السنة العاشرة. وبالموازاة مع تناقص الأهمية النسبية للصدمات الذاتية لمعدلات البطالة في تفسير تقلباتها، نجد أن الصدمات الناتجة عن باقي المتغيرات تكتسي أهمية أكبر مع الزمن، ونخص بالذكر صدمات كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة التي تسمح بتفسير جزءاً هاماً من تقلبات معدلات البطالة. إذ نجد في هذا السياق أن نسبة مساهمة صدمات المتغيرة الأولى ترتفع من (10.29%)، تُسجل عند السنة الأولى التي تشهد حدوث الصدمة، إلى (34.24%) كحد أقصى مُسجل عند السنة السابعة، قبل أن تشرع هذه النسبة في التراجع بعد ذلك إلى أن تبلغ حد (33.57%) مع حلول السنة العاشرة التي تلي الصدمة. في المقابل نجد أن نسبة مساهمة النفقات العامة تشهد هي الأخرى ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة المعنية بالتحليل، إذ أنها ترتفع من (3.92%) كنسبة مُسجلة خلال السنة الأولى التي تشهد حدوث الصدمة، إلى (25.11%) كحد أقصى، تبلغه مع حلول السنة العاشرة التي تلي الصدمة.

فيما يتعلق بصدمات عرض النقد، نجد أنها لا تلعب دوراً كبيراً في تفسير تقلبات وتغيرات معدلات البطالة، إذ أن نسبة مساهمتها في تفسير هذه التقلبات، تبقى ضعيفة وهامشية في المدى القصير، المتوسط وحتى البعيد، وإن كانت قد عرفت نوعاً من الارتفاع خلال السنوات الثلاث الأخيرة لفترة التحليل، حيث بلغت مقدار (3.36%) عند السنة الأخيرة التي تلي الصدمة.

هذه النتائج جاءت مدعومة ومؤكدة لنتائج اختبارات السببية -حسب مفهوم Geanger- ونتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية، حيث تتضح جلياً من خلال هذا التحليل القدرة النسبية للسياسة المالية في تفسير التقلبات الظرفية التي تشهدها معدلات البطالة، كما يبدو بوضوح أن هذه الصدمات تساهم بقدر لا يُستهان به في تفسير تغيرات وسلوكات هذه المتغيرة. هذا من جهة، أما من جهة أخرى فالنتائج السابقة أظهرت محدودية قدرات السياسة النقدية في التأثير على معدلات البطالة. وهذه النتيجة تتوافق وواقع الإقتصاد الجزائري حيث أن السياسة النقدية في الجزائر لم تولي الاهتمام بمستويات التشغيل حيث أن أهداف هذه السياسة والمعلن عنها من طرف السلطات

الوصية (السلطات النقدية) تبقى بعيدة كل البعد عن متطلبات سوق الشغل وأولويات التشغيل، بتركيزها الكلي على مكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار.

## خاتمة

لقد سمحت لنا هذه الورقة البحثية بدراسة وتحليل مدى تأثير صدمات السياسة المالية (نوعية كانت أم هيكلية)، وكذا صدمات السياسة النقدية على مستويات معدّلات البطالة في الاقتصاد الجزائري، بالاستعانة بتقنيات مقارنة نماذج أشعة الانحدارات الذاتية "VAR". وبالاعتماد على سلسلة بيانات سنوية ممتدة على طول الفترة (1970-2013)، لتأتي نتائج الدراسة على النحو التالي:

إن حدوث صدمة إيجابية في الإيرادات العامة -قدرها انحراف معياري واحد (16.7%) - من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض معدّلات البطالة، حيث ستخلف هذه الصدمة أثرا معنويا سلبيا على معدّلات البطالة طوال فترة الإستجابة. إذ إن هذه المعدلات تبدي إستجابة فورية معنوية سلبية قدرها (3.3%)، لتواصل اتجاهها التنازلي بنسب متزايدة إلى غاية السنة الرابعة التي تلي الصدمة أين ستسجّل أعلى نسبة انخفاض مقدارها (7.7%)، قبل أن تشرع في الانخفاض بمعدّلات متناقصة ابتداء من هذه السنة وإلى غاية نهاية فترة الاستجابة، أين ستسجل استجابة قدرها (4.22%). وهي النتيجة التي يمكن تفسيرها بكون الصدمات الإيجابية في الإيرادات العمومية (ارتفاع أسعار النفط مثلاً) تمارس نوعاً من الآثار الكينزية.

أما عن استجابة معدّلات البطالة لصدمة إيجابية -قدرها انحراف معياري واحد (12.8%) - في النفقات العامة فستأتي معنوية وإيجابية على مدى فترة الاستجابة المقدّرة بعشر سنوات، حيث ستسجل إستجابة فورية قدرها (2%)، لتستمر بعدها هذه المعدلات في الإرتفاع بنسب متزايدة مسجّلة أعلى نسبة زيادة (6.2%) مع حلول السنة السادسة، لتواصل بعدها في التزايد بنسب متناقصة إلى غاية نهاية فترة الإستجابة، أين ستسجل إستجابة قدرها (5.3%). وهي النتيجة التي يمكن تفسيرها بكون السياسات الإنفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعاً من الآثار اللاكينزية من خلال ظهور آثار مزاحمة.

من جهة أخرى، أوضحت النتائج أن استجابة معدّلات البطالة لصدّات عرض النقد تكون ضئيلة، وغير معنوية إحصائياً، خاصة إذا ربطنا تحليلنا بنتائج اختبارات السببية، التي أوضحت وجود علاقات سببية -حسب مفهوم Granger- تتجه من متغيرات السياسة المالية -مثلة بمتغيرة الإنفاق العام، ومتغيرة الإيرادات العمومية- نحو متغيرة معدّل البطالة، وذلك عند مستوى معنوية قدره (3%)، ممّا يعني أنه هناك احتمال قدره (97%) لكون تغيّرات السياسة المالية تسبق التغيّرات التي تحدث في مستويات البطالة. وبعبارة أخرى، يمكن القول

أن السياسة المالية تساهم مساهمةً معنوية في تحسين القدرة التنبؤية بمستوى معدّل البطالة، وذلك عند مستوى ثقة قدره (97%). في حين تبين -من خلال نتائج هذه الاختبارات- أن متغيرة السياسة النقدية -مثلة بمتغيرة معدل نمو عرض النقد- لا تساهم بصفة معنوية في تحديد مستويات العمالة (أو البطالة) في الاقتصاد الجزائري.

أما نتائج تفكيك التباين فقد أوضحت بأن معظم التقلبات الظرفية التي تشهدها معدلات البطالة في المدى القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغيرة نفسها، إذ أن هذه الصدمات تسمح بتفسير ما قيمته (85.78%) من تغيرات معدل البطالة خلال الفترة التي تلي حدوث الصدمة، إلا أن هذه النسبة تعرف تراجعاً مستمراً مع مرور السنوات إلى أن تصل إلى حدود (37.94%) عند السنة العاشرة. وبالموازاة مع تناقص الأهمية النسبية للصدمات الذاتية لمعدلات البطالة في تفسير تقلباتها، نجد أن الصدمات الناتجة عن باقي المتغيرات تكتسي أهمية أكبر مع الزمن، ونخص بالذكر صدمات كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة التي تسمح بتفسير جزءاً هاماً من تقلبات معدلات البطالة في المدى القصير، المتوسط وحتى الطويل. إذ نجد في هذا السياق أن نسبة مساهمة صدمات المتغيرة الأولى ترتفع من (10.29%)، عند السنة الأولى التي تشهد حدوث الصدمة، إلى (34.24%) كحد أقصى عند السنة السابعة، قبل أن تتراجع إلى أن تبلغ حد (33.57%) مع حلول السنة العاشرة. في حين تشهد نسبة مساهمة النفقات العامة هي الأخرى ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة المعنية بالتحليل، إذ أنها ترتفع من (3.92%) كنسبة مسجلة خلال السنة الأولى التي تشهد حدوث الصدمة، إلى (25.11%) كحد أقصى، تبلغه مع حلول السنة العاشرة التي تلي الصدمة. بينما أوضحت النتائج أن صدمات عرض النقد، نجد أنها لا تلعب دوراً كبيراً في تفسير تقلبات وتغيرات معدلات البطالة، إذ أن نسبة مساهمتها في تفسير هذه التقلبات، تبقى ضعيفة وهامشية في المدى القصير، المتوسط وحتى البعيد. وهي النتائج التي تدعم النتائج المتحصل عليها من إجراء اختبارات السببية، وتحليل دوال الاستجابة الدفعية، وتصيب في نفس الاتجاه.

بناءً على النتائج المذكورة أعلاه، تتضح جلياً القدرة النسبية للسياسة المالية في تفسير التقلبات الظرفية التي تشهدها معدلات البطالة، فبالرغم من تأكيد النتائج عن وجود تأثيرات معتبرة نوعاً ما، تمارسها هذه الأخيرة على معدلات البطالة، إلا أن ما أسفرت عنه هذه النتائج فيما يتعلق بنوع هذه التأثيرات، يبين أن السياسات المالية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعاً من الآثار اللاكينية، من خلال ظهور آثار مزاحمة، وهذا ما يضيف خاصية القدرة النسبية للسياسة المالية بالجزائر على التأثير في على المتغيرات الاقتصادية الكلية على غرار معدلات البطالة. إذ أن السياسة المالية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني

لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، ويرجع هذا بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته. فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، وهذا ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي، مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع فقط، وبالتالي هناك فعالية نسبية لمثل هذه السياسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة. من جهة أخرى أظهرت النتائج السابقة محدودية قدرات السياسة النقدية في التأثير على معدلات البطالة. وهذه النتيجة تتوافق وواقع الإقتصاد الجزائري حيث أن السياسة النقدية في الجزائر لم تولي الاهتمام بمستويات التشغيل حيث أن أهداف هذه السياسة والمعلن عنها من طرف السلطات الوصية (السلطات النقدية) تبقى بعيدة كل البعد عن متطلبات سوق الشغل وأولويات التشغيل، بتركيزها الكلي على مكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار.

## الهوامش

- ◆ بطاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة الشلف، العدد 08 ، 2004.
- ◆ بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، "السياسة النقدية: إستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بحوث إقتصادية عربية ، العدد 51، 2008.
- ◆ بن عامر نبيل، "تشخيص الوضع النقدي في الجزائر وفعالية السياسة النقدية الفترة 2000-2006" مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 20، 2009.
- ◆ بو فليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط الميزانية العامة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية ، جامعة الشلف، العدد 00 ، 2004.
- ◆ التقارير السنوية لبنك الجزائر، "التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر"، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2012.
- ◆ شبيبي. ع ، بن بوزيان. م، و شكوري. س، "الآثار الإقتصادية الكلية لصدمة السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية"، منتدى البحوث الإقتصادية، ورقة عمل رقم. 536، مصر، أوت 2010.
- ◆ عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)"، مجموعة النّيل العربيّة للنشر، القاهرة، 2003.
- ◆ قدي عبد المجيد، "النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة"، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البلدة ، الجزائر، 21-22 ماي 2002.
- ◆ قدي عبد المجيد، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2006.

- ◆ كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة الشلف، العدد 5.
- ◆ المادة 10 من قانون المالية التكميلي 2000، والمؤرخ في 27 جوان 2000 والمتعلق بإنشاء "صندوق ضبط الموارد" الجريدة الرسمية رقم 37، المؤرخ في 28 جوان 2000.
- ◆ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع تقرير حول: نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر"، جويلية 2005.
- ◆ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1997.
- ◆ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998.
- ◆ محمد لكصاسي، "التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2003"، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، أكتوبر 2004.
- ◆ محمد لكصاسي، "الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر"، دراسة مقدمة للإجتماع السنوي السابع والعشرون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي الدوحة، سبتمبر 2003.
- ◆ ناصر مراد، "الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992-2003)"، منشورات البغداد، الجزائر، 2004.
- ◆ Afonso, A., and R. M. Sousa, «The Macroeconomic Effects of Fiscal Policy in Portugal: a Bayesian SVAR Analysis», NIPE Working Paper 3/2009, January 2009.
- ◆ Afonso, A., and R. M. Sousa, «The macroeconomic effects of fiscal policy», ECB Working Paper No. 991, January 2009.
- ◆ Anderson. R.G., D.L. Hoffman and R.H. Rasche, (2002), "A vector error correction forecasting model of the US economy", Journal of Macroeconomics, No. 24, PP.569-598.
- ◆ Bhattacharya J., M. Guzman, E. Huybens, and B. Smith, (1997), "Monetary, Fiscal, and Reserve Requirement Policy in a Simple Monetary Growth Model", International Economic Review 38, PP. 321-350.
- ◆ Biau, O., et E. Girard, «Politique budgétaire et dynamique économique en France: l'approche VAR structurel.», Économie et Prévision, 169-171, 2005, PP. 1-24.
- ◆ Boivin, J. Giannoni, M., (2003), "Has monetary policy become more effective?", NBER Working Paper No. 9459.
- ◆ Buffie E, (2003), "Policy Rules and Monetarist Arithmetic", Bulletin of Economic Research 55, No 3, PP. 223-248.
- ◆ Caldara. D., and c. Kamps, «What are The Effects Of Fiscal Policy Shocks?: A VAR-Based Comparative Analysis». ECB Working Paper No. 877, March 2008.
- ◆ Capet. S., «The Efficiency of Fiscal Policies: a Survey of the Literature», CEPII, Working Paper No. 2004 – 11, September 2004.
- ◆ Christ C., (1979), "On Fiscal and Monetary Policies and the Government Budget Restraint", American Economic Review 69, No 4, PP. 526-38.
- ◆ Christiano, L. J.; Eichenbaum, M.; Evans, C. L. (2005), "Nominal rigidities and the dynamic effects of a shock to monetary policy", Journal of Political Economy, 113 (1), PP. 1-45.
- ◆ Clarida, R., Galí, J., Gertler, M., (2000), "Monetary policy rules and macroeconomic stability: evidence and some theory", Quarterly Journal of Economics 115, PP.147-79.
- ◆ Clements. M. P., and D .F. Hendry, (1995), "Forecasting in Cointegrated Systems", Journal of Applied Econometrics, Vol. 10, PP.127-146.
- ◆ Dolado. J.J., and H. Lütkepohl, «Making Wald Tests Work for Cointegrated VAR Systems», Econometric Reviews, Vol. 15 1996, PP. 369 – 386.

- ◆ Eifert. B., Gelb. A., and N. B. Tallroth, «The Political Economy of Fiscal Policy and Economic Management in Oil Exporting Countries», Policy Research Working Paper, No. 28 99, Oct 2002.
- ◆ Engle. R. F., and B. S. Yoo, (1987), «Forecasting and Testing in Cointegrated Systems», Journal of Econometrics, Vol.35, PP.143-159.
- ◆ Espinosa M. and S. Russell, (2003), "The Long-Run Real Effects of Monetary Policy: "Keynesian" Predictions from a Neoclassical Model", Working Paper, Federal Reserve Bank of Atlanta and IUPUI.
- ◆ Fatás, A., and I. Mihov,. «The Effects of Fiscal Policy on Consumption and Employment: Theory and Evidence». CEPR Discussion Paper 2760. London, 2001.
- ◆ Faust. J., and E. Leeper, (1997), "When do long-run identifying restrictions give reliable results", Journal of Business and Economic Statistics, Vol. 15 No. 3, PP. 345-353.
- ◆ Gérard Duthil, William Marios, (2000), "Politiques économiques", Ellipeses, Paris, P. 121.
- ◆ Giordano. R., Momigliano. S., Neri. S., and R. Perotti, «The effects of fiscal policy in Italy: Evidence from a VAR model», Bank of Italy Working Paper No. 656, January 2008.
- ◆ Granger. C.W.J., (1969),"Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods", Econometrica, Vol.37, No. 3, PP.424-438.
- ◆ Granger. C.W.J., and J.L. Lin, (1995), "Causality in the Long Run", Econometric Theory, Vol. 11, PP. 530 – 536.
- ◆ Hamilton. J.D., (1994),"time series analysis", princeton university press, United Kingdom,.
- ◆ Hemming. R., Kell. M., and S. Mahfouz, «The Effectiveness of Fiscal Policy in Simulating Economic Activity: A Review of The Literature», IMF Working Paper. WP/02/208, Dece 2002.
- ◆ Hoffman. D.L., and R.H. Rasche,(1996), "Assessing Forecast Performance in a Coin-tegrated System", Journal of Applied Econometrics, Vol.11, No.5, PP.495-517.
- ◆ Johansen. S., (1995), "Likelihood-based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models", Oxford University Press, Oxford, .
- ◆ Johansen. S., (2000),"Modeling of cointegration in the vector autoregressive model", Economic Modelling, No. 17, PP. 359-373.
- ◆ Kuismanen. M., and V. Kämppe, «The effects of fiscal policy on economic activity in Finland», Ministry of Finance Discussion Paper 1/2009, January 2009.
- ◆ Miller P. and R. Todd, (1985),"Real Effects of Monetary Policy in a World Economy", Journal of Economic Dynamics and Control 19, No 1-2, PP. 125-53.
- ◆ Monetary Authority of Singapore, (1999), "Monetary policy and the economy", Singapore, P. 02.
- ◆ Mountford, A., and H. Uhlig (2005)." What Are the Effects of Fiscal Policy Shocks?", SFB 649 Discussion Paper 2005-039. Humboldt University, Berlin.
- ◆ Naka. A., and D. Tufte, (1997), "Examining Impulse Response Functions in Cointegrated Systems", Applied Economics, Vol. 29, No. 12, PP. 1593-1603.
- ◆ Orphanides, A., (2001), "Monetary policy rules, macroeconomic stability and inflation: a view from the trenches", Federal Reserve Board of Governors Working Paper.
- ◆ Peersman. G., and F. Smets, (2001) ,"The Monetary Transmission Mechanism in The Euro Area: More Evidence From VAR Analysis", ECB Working Paper Series, No. 91.
- ◆ Phillips. P. C. B., and J. Y. Park, (1988), "Statistical Inference in Regressions with Integrated Processes: Part 1", Econometric Theory, Vol. 4, PP. 468-497,
- ◆ Phillips. P. C. B., and J. Y. Park, (2000), "Statistical Inference in Regressions with Integrated Processes: Part 2", Econometric Theory, Vol. 5, 1989, PP. 95-131.
- ◆ Phillips. P.C.B., (1991), "Optimal Inference in cointegrated systems", Econometrica, Vol.59, PP.283-306.

- ◆ Phillips. P.C.B., and S.N. Durlauf, (1986), "Multiple Time Series Regression With Integrated Processes", Review of Economic studies, Vol.53, PP.473-495.
- ◆ Roman E. Romero, (2008), " Monetary Policy in Oil-Producing Economies", CEPS Working Paper No. 169, Princeton University, January.
- ◆ Runkle. D.E., (1987), "Vector Autoregression and Reality", Journal of Business and Economic Statistics, Vol. 5, PP. 437-454.
- ◆ Sims, C.A. (1980), "Macroeconomics and Reality". Econometrica, 48 (1), PP. 1-48.
- ◆ Sims. C.A., (1972), "Money, income, and Causality", American Economic Review, Vol.62, No. 4, PP.540-552.
- ◆ Sims. C.A., (1980), "Comparing Interwar and Postwar Business Cycles :Monetarism Reconsidered", American Economic Review, Vol.70, PP.250-257.
- ◆ Sims. C.A., (1982), "Policy Analysis with Econometric Models", Brooking Papers on Economic Activity,1,PP.107-164.
- ◆ Sims. C.A., Stock. J.H., and M. W. Watson, (1990), "Inference in Linear Time Series Models With Some Unit Roots", Econometrica, Vol. 58, PP.113-144.
- ◆ Stock. J.H., and M.W. Watson, (2001),"Vector Autoregressions", Journal of Economic Perspectives, Vol.15, No. 4, PP.101-115.
- ◆ Tim Willems, "What are the Effects of Monetary Policy Shocks?: Evidence from Dollarized Countries", Tinbergen Institute Discussion Paper, TI 2010-099/2.
- ◆ Toda. H.Y., and P.C.B. Phillips, (1993),"The Spurious Effect of Unit Roots on Vector Autoregressions: An Analytical Study", Journal of Econometrics, Vol. 59, PP. 229-255.
- ◆ Toda. H.Y., and T.Yamamoto, (1995), "Statistical Inference in Vector Autoregressions with Possibly Integrated Processes", Journal of Econometrics, Vol. 66, PP. 259 – 285.
- ◆ Uhlig, H. (2005), "What Are the Effects of Monetary Policy on Output?, Results from an Agnostic Identification Procedure", Journal of Monetary Economics, 52 (2), PP. 381-419.
- ◆ Yamada. H., and H.Y. Toda, (1998), "Inference in Possibly Integrated Vector Autoregressive Models: Some Finite Sample Evidence", Journal of Econometrics, Vol. 86, PP. 55 – 95.